

بابها مية شحني اذ نبيك وعلى هذه الكثرة المشايخ وفي العودى من مريد من التلييم قاتار الى الفان  
بين الرضع والتكبير وهو المراد عن ابي يوسف والاصح ان يرفع اوله فاذا صار تافى موضع الحاذة  
كثير لان في الرضع اوله في التكبير ما يعثر عن ابي حنيفة وقول ابي حنيفة في قوله ان الله يامر بالبر يا ايها الذين آمنوا  
على الامانة لما في كلمة الشهادة لا الراد الله وهذا الرضع من وليس يوجب ولا يصح تكريم الاحرام  
الاف في حال القيام اما اذا حياطهم هم كبر تكريم الاحرام ان كان الى الركوع او سر الركوع وان كان  
الى القيام او سحار وقول حنيفة اذ نبي هذا قوله وقال ان معى ضد متقبيم وقول مالك حذورا  
والصواب كلهم ان المراد به هو حذو متقبيم لان استدلها وعار هذا الخلاف بتكريم التقيت  
وتكريم الاعمال والجماره واما الاقامة فذكر في الفتاوى انها ترفع كالسجدة قال رحمه الله  
لو بدل التكبير بالتفطيم لاجراه كما بدلت التفطيم تزي اذ ابدل عن التكبير اهل اول اعظم  
او الرضى كبر اوله والامر لا يحان الله او يحسن الله او يبارك الله او ما الله منكم على اسم الله  
بما اذراه عند ابي حنيفة ومحمد لان المراد بالتكبير هو المتكلم وهو حاصل التكبير وهو  
كثير عند الرضوخ في الصلاة في لفظ العلم قال السرخسي اكثره وفي الرضوخ الرفع اذ كبره  
لعوم على اللام معناه الصلاة الطهور ويحتمل التكبير وقول اجراه هذا اذ قرن اسم الله تعالى  
بهذه الصفات اما اذا ابتد اهل اول اعظم او اعظم او اكبر لا يجيز بالاجماع لان الافتضار على  
الصيغة دون الاسم لا يكمل لم التكلم والتثنية وكذا ذكر اسم الله تعالى في صيغة معناه الله  
او الرضى ولم يرد عليه صحح قول حنيفة عند ابي حنيفة لان في هذا معنى العظم ويدل على قول  
تعالى وذكر اسم ربك فصلي وقال محمد لا بد من ذكر الصفة من اجل ان تمام التكلم بذكر الاسم  
والصفة وقول لو بدلت التكبير بالتفطيم لابي بدلت التكبير وقول الله كبر فانه يجوز ولو قيل  
الصلاة بقوله الرفع كبرها عندها خلافا لابي يوسف ولو قال الرضى لا غير اجراه عند  
ابي حنيفة ولو قال الرفع لا يجيز بالاجماع كما قاله في قوله قال الله يامر بالبر يا ايها الذين آمنوا  
الرفع ولا يجيز عليه لا يجيز بالاجماع ولو قال اللهم اعفوا او استغفر الله او قول

بأنه

لا يصرنا دعاء الالهة قال وقصه يعقوب بالله وهو مع المعروف والتكبير الى حصر يعقوب  
احسان الصلاة لفظ التكبير وهو ارجو الغايب الله اكبر الله الاكبر الله اكبر الله الاكبر وهذا  
اذا كان تكبير التكبير وقوله وهو مع المعروف والتكبير الى حصر يعقوب لفظ التكبير من لفظ الاله  
كبر لفظ التكبير اجراه كما اذا قال الله اكبر بالالف واللام وقال في قوله لا يجوز الا ان يقول  
الله اكبر الله الاكبر وقال مالك رحمه الله لا يجوز الا ان يقول الله اكبر الله الاكبر لانه المنقول ولا يصل  
فيه التوقيف دون التعليل فالعلة اللام لا العمل الله صلاة امر حتى يسبق الرفع والاصل  
التعليل وتقول الله اكبر وتقولنا دون التعليل لان التعليل لان المنقول للعبود والتعريف بطلان في النص  
وان في قول ادخال الالف واللام الرفع في الدعاء محاسب ولو كلفه قول الفعل وحيد  
بصفاته الله تعالى سؤالا لانه لا يرد بالواجبات الدعاء في صفاته الله تعالى لانه لا يرد  
له في وصف التكبير بالرفع في حقيقه ويجوز قول حال وذكر اسم ربك فصلي قال ولو لم يبق الفاعل  
او فعل الصلاة جاز كما اذا قيل في الدعاء هو الاصح والكل في الدعاء  
كقول حنيفة والفقهاء كالفصل في الصلاة والرفع لكن في الصلاة ابطاله في دعائه اذا  
الصلاة بالفارسيه او قال بالفارسيه او سمي على الرفع بالفارسيه وهو حسن الحوسب اجراه  
عند ابي حنيفة وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز الا ان يقول الله اكبر الله الاكبر الله الاكبر الله الاكبر  
الرفع اي خصص الجواز في الرفع لانه اذا كان في الحوسب فانه يجوز في الكل  
بالجماع اي بالاجماع وهو حسن قول مالك في الدعاء في العجز الذي كبره في قوله وبالذات  
الصلاة كقول الله اعف يا ايها الذين آمنوا اذا اذيع الصلاة بالدعاء فان الله اعفوا  
على لان مشوب حاجته فيمكن تعظيما كما لصا ولو قال اللهم اعفوا فانه قد قيل في  
لان حناه بالله وقيل لا يجز لان معناه بالله اعفوا فانه سؤالا لانه في الكلام